مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2022، 10(2)، 118-128

وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية

Innovative means of financing university education in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of international experiences

شيرين حسن مبروك [1*] ، رانيا محمد عبد الجواد[2]

Sherin Hassan Mabrouk [1*], Rania Mohammed Abduljawad [2]

[2,1] أستاذ مساعد بقسم تطوير الذات ، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام ، المملكة العربية السعودية

[1,2]Assistant Professor, Department of Self Development, , Imam Abdul Rahman bin Faisal University, Dammam, Kingdom of Saudi Arabia

المستخلص: هدف الدراسة إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقترح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية، وجامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل على نحو خاص. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لما تضمنته أدبيات تمويل التعليم العالي، والتجارب العالمية في هذا المجال بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة السابقة حول موضوع الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام، تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية، والأهلية، بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية. كما أظهرت النتائج بأن عددا من الجامعات أقرت خططا لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث، مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية، والألمانية، والأمريكية. واقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الجامعات السعودية، ومنها: حاضنات الأعمال، والشراكة، مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين، والتبرعات المالية والعينية، والتوسع في كراسي البحث والأوقاف الخيرية، إضافة إلى ترشيد الإنفاق والاستثمار الأمثل لموارد الجامعة، وتحديد أولوياته. وأوصت الدراسة بمنح الجامعة صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة دون الارتباط بالإجراءات الرسمية المعقدة، وتشجيع الأبحاث التطبيقية ذات المردود المالي الكافي. والتسويق الفعال لبرامج الجامعة وأنشطتها بما يسهم في الحصول على رعاية الشركات والبنوك والمصانع ماليا بعقود سنوية مجزية. وتفعيل أنشطة كراسي البحث القائمة حاليا، وزيادة أعدادها في الجامعات، وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية لتكون مصادر رئيسة لتمويل الجامعات على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم العالي، الجامعات السعودية، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل ، بدائل لتمويل الجامعات.

Abstract : The study aims to identify the sources of funding for public universities in the Kingdom of Saudi Arabia, to identify the most prominent international experiences in financing universities, and to suggest alternatives to financing education in Saudi public universities, and Imam Abdul Rahman bin Faisal University in particular. The study used the descriptive analytical method of what was included in the literature on financing higher education, and global experiences in this field, in addition to benefiting from the results and recommendations of the previous study on the subject of the study .The results of the study concluded that the funding sources of Saudi public universities are generally similar, represented in their annual allocations from the state budget, and fees for consulting contracts with

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: Shmabrouk@iau.edu.sa

government and private institutions, in addition to fees for educational and training programs. The results also showed that a number of universities approved plans to diversify their sources of income through scientific research chairs, endowments, and research centers, taking advantage of the pioneering experiences of British, German, and American universities .The study suggested several alternatives to fund Saudi universities, including: business incubators, partnership with private institutions to train graduates, financial and in-kind donations, expansion of research chairs and charitable endowments, in addition to rationalizing spending and optimal investment of university resources, and determining its priorities .The study recommended granting the university sufficient financial and administrative powers to invest its resources directly without being tied to complicated formal procedures, and encouraging applied research with sufficient financial returns. And the effective marketing of the university's programs and activities, which contributes to obtaining financial sponsorship for companies, banks and factories with rewarding annual contracts. Activating the activities of the existing research chairs, increasing their numbers in universities, and employing charitable endowments resources to be major sources of funding for universities in the long term.

Keywords: Financing higher education, Saudi universities, Imam Abdul Rahman bin Faisal University, alternatives to university financing.

مقدمة

يتفق غالبية العاملين في المجال الاقتصادي والتعليمي على أن التعليم يعد شكلا من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية، فالتعليم نوع من الاستثمار في رؤوس الأموال له عوائد وجدوى اقتصادية واضحة، وقد أدى ذلك إلى تغير النظرة الاقتصادية للتعليم بحيث لم يعد مجرد خدمة تقدمها الدولة لأفرادها فحسب بل أصبح عملية استثمارية تهدف إلى تنمية طاقات المجتمع وقواه البشرية. كما أن نظرة الأفراد إلى التعليم قد تغيرت نتيجة للفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يحققها الأفراد سواء المادية أو المعنوية من التعليم.

والتمويل في أبسط صورة يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة، والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية،. وهو مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية لتحقيق نتيجة مرغوبا فيها، قد تكون اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو قد تكون جامعة لكل هذه الأغراض(1).

وفي ضوء هذا الإطار فإن تمويل التعليم يرتبط بتحديد مصادر التمويل المتاحة لمجتمع ما، بمختلف أنواعها الحكومية، وغير الحكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بوظائفها تجاه الفرد والمجتمع على أكمل وجه وبأقل تكلفه.

إن إصلاح النظم التعليمية، وتحسين الكفاءة الداخلية، وتخفيض تكلفة الوحدة التعليمية، وضبط التكاليف الرأسمالية للاستفادة من الموارد المتاحة، وتحقيق الكفاءة والفاعلية لن يفضي إلى التغلب على نقص الموارد المالية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية، ومواجهة الضغوط المستمرة على النظم التعليمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة؛ بل لابد من البحث عن موارد مالية إضافية تتضمن البحث عن بدائل يمكن من خلالها تعزيز الموارد المالية للمؤسسات التعليمية.

وبالرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم إلا أنها لا تزال غير قادرة على مجابهة الطلب الاجتماعي الكبير نحوها ومقابلة التكاليف العالية لها، مما يضع الحكومات وخاصة النامية أمام ضغوط شديدة. ويتفق التربويون والاقتصاديون على

وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم تستدعي اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تحول دون تفاقمهما في المستقبل المنظور أو البعيد (2).

ويشكل التعليم العالي عصب تقدم الدول واقتصادها وتعتمد عليه المجتمعات المتحضرة لتطورها في مختلف مجالات الحياة. كما يحقق لها مكاسب اقتصادية يدفع بها للمنافسة العالمية والتفوق العلمي والاقتصادي.

ونظرا لأن تزايد الطلب على التعليم العالي في معظم بلدان العالم يفوق الموارد المخصصة لتمويل مؤسساته وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي قد تواجهها؛ فإنه لا يمكنها التوسع في التعليم العالي في ظل عدم كفاية التمويل، وما سيترتب سلبا على كفاءة مخرجاته. ونتيجة لهذا الوضع لجأت مؤسسات التعليم العالي إلى رفع الكفاءة والترشيد في استخدام الموارد المتاحة التي تتناقص عاما بعد عام، والاعتماد على مصادر تمويل غير تقليدية وصاحب التوسع والتطور الذي حدث في مجال التعليم العالي في الدول المتقدمة منذ منتصف السبعينات عدم الاعتماد على الموارد الحكومية (3).

وتواجه الجامعات في مختلف دول العالم ضغوطا مجتمعية كبيرة نتيجة لازدياد الطلب على التعليم العالي، في مقابل تناقص المخصصات المالية، أو عدم كفايتها لمواكبة الاحتياجات التعليمية والخدمية لهذه الجامعات، وسعيها لتحقيق تعليم حديث ومنافس وغير تقليدي.

ويبدأ إصلاح التعليم من توفير التمويل الكافى لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى إتاحة التعليم للجميع وبالجودة المطلوبة، شرط أن يتمتع هذا التمويل بالاستمرارية والتصاعدية حتى يفى بالاحتياجات المتزايدة للخدمات التعليمية فى ظل تزايد أعداد المستحقين للتعليم، وبينما تكفل المواثيق الدولية والدساتير المحلية مجانية

التعليم للجميع خاصة فى مراحله الأولى، يعكس الواقع عجز حكومى عن توفير هذا التمويل، بل وتؤكد الأرقام تناقص التمويل الفعلى من عام لآخر وتكمن مشكلة التمويل الحكومي للتعليم في الجمع بين قضيتين رئيسيتين وهما كفاية التمويل وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية؛ أي كفاية التمويل لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والقضاء

على عدم التكافؤ في الفرص التعليمية بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية أي بين الذكور والإناث وبين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الريفية والحضرية وغيرها ، ولقد حظي قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية باهتمام خاص من الدولة تمثل ذلك في خطط التنمية التي منحت التعليم الكثير من الامتيازات والمزايا ودعمته بشتى الطرق وأنفقت عليه إنفاق سخيا حيث بلغ في ميزانية 200(2017)مليار ريال يمثل قرابة ٪22من إجمالي نفقات الدولة (بيانات ميزانية الدولة وزارة المالية2017) وتعد الجامعات أحد أنساق التعليم في المملكة العربية السعودية وأهمها فقد شملتها الدولة بالدعم السخي لإدراكها بالدور الكبير والمحوري الذي تقوم به في تزويد المجتمع بكافة احتياجاته من الكفاءات البشرية في مختلف التخصصات التي تحتاجها الدولة في خططها التنموية واستأثرت الجامعات بميزانيات ضخمة لتمويل برامجها وتأمين احتياجاتها ولرفع كفاءة مخرجاته من المهن المختلفة حيث بلغ مقدار ماخصصته الدولة

للجامعات السعودية من ميزانيات خلال عشرة أعوام من (عام 2006م إلى عام2015م) بلغت 354.6مليار ريال (إحصائيات، وزارة المالية)2016هذا التمويل السخي جاء من الدولة للجامعات لإدراكها بأهميته وانعكاسه على مخرجات التعليم الجامعي "يحظى موضوع تمويل التعليم وعلاقته بالنفقات التعليمية من حيث تحكمه في حجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم وعلاقته بالنفقات باهتمام رجال التربية للتأثير الذي يتركه التمويل على المخرجات التعليمية .

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
2. الوقوف على أبرز التجارب العالمية الرائدة لتمويل التعليم في الجامعات.
3. تحديد أهم البدائل المقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
4. تحديد أهم البدائل المقترحة لتمويل التعليم في جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل.

مشكلة الدراسة:

واكب التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطورا متسارعا كان من أبرز شواهده ارتفاع عدد الجامعات الحكومية والأهلية إلى (42) جامعة، وزيادة طاقتها الاستيعابية إلى أكثر من (1116783) طالب وطالبة، وكذلك ارتفاع المخصصات السنوية للتعليم إلى ما يقارب (204.000.000.000) مئتين وأربعة مليارات ريال، وهو ما يمثل حوالي نسبة (25%) من النفقات المعتمدة بالميزانية (4). ويوضح الجدول التالي مقارنة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا وأمريكا واليابان .

جدول رقم (1) مقارنة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا وأمريكا واليابان

عناصر المقارنة	السعودية	أمريكا	بريطانيا	اليابان	أستراليا
مصادر التعليم ***نسبة الإنفاق على التعليم UNESCO.***	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية %5. 14	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية %4. 99	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية %5. 63	مجاني في بعض المدارس في مرحلة التعليم العام ومشترك في الجامعات الحكومية 3. 47%	مجاني في جميع مراحل التعليم الحكومي 5. 19%
مصادر التمويل الحكومي	الحكومة الأسترالية الحكومة الفيدرالية	تمويل نسبي من الدولة	ميزانية الدولة مجلس التعليم العالي المجالس المحلية مجالس البحوث	الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية.	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة
مصادر التمويل الاخري	المنح الرسوم القروض المؤجلة وصايا الإرث والهبات المؤجلة جمعيات خريجين	المنح/ القروض الأوقاف الرسوم الدراسية الشراكات الخصخصة المستشفيات	المنح/ القروض الأوقاف الخصخصة قطاع الأعمال الهبات والتبرعات الاستشارات	المنح/ القروض الأوقاف الخصخصة الهبات والتبرعات الاستشارات والاستثمارات	الاستشارات التعليم والتدريب المستمر بيوت الخبرة الخصخصة

وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الحكومية، والزيادة الملحوظة في طاقتها الاستيعابية وارتفاع مخصصاتها المالية السنوية، إلا أنها لم تتمكن من استيعاب جميع خريجي وخريجات المرحلة الثانوية (كميا)، فضلا عن عدم قدرتها على استيعابهم (نوعيا)، أي بمراعاة اختيارات كل طالب وطالبة للكليات، أو التخصصات المرغوبة التي تتفق مع قدراتهم وإمكاناتهم.

وفي ضوء الإحصاءات الرسمية لوزارة التعليم، فإن من المتوقع التحاق أكثر من (307) آلاف طالب وطالبة بالجامعات خلال العام الجامعي 1442/ 1443هـ، وهو ما يتطلب موارد مالية كافية ومستمرة تساعد الجامعات الحكومية على تلبية الاحتياجات الإدارية والأكاديمية للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وجميع منسوبيها، والوفاء بما قعده المجتمع عليها من آمال وتطلعات.

وفي ضوء عجز المخصصات المالية الحكومية للجامعات السعودية عن مواكبة تزايد الطلب المجتمعي على التعليم العالي، وحاجة الجامعات لاستقلالية مالية تمكنها من الصرف على برامجها وأنشطتها الإدارية والأكاديمية بما يتواكب مع احتياجاتها المتجددة، وخططها المستقبلية للاستثمار في اقتصاد المعرفة، وتحقيق التنمية المستدامة

أسئلة الدراسة:

ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟
من خلال السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة، فإن أسئلة الدراسة يمكن إيجازها فيما يلي:

1. ما مصادر تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أبرز التجارب العالمية الرائدة لتمويل التعليم في الجامعات؟
3. ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم في جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل ؟

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم عموما، وتمويل التعليم العالي على وجه الخصوص، وكذلك التجارب العالمية الرائدة لتمويل التعليم العالي والجامعات، وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

اقتصر مجتمع الدراسة الحالية على تحديد بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: " جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل أنموذجا"، وذلك باعتبارها ممثلة لبقية الجامعات السعودية.

عينة الدراسة:

جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل أنموذجا"، وذلك باعتبارها ممثلة لبقية الجامعات السعودية.

أداه الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بمراجعة الأدبيات المتخصصة في مجال تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي، وخاصة الجامعات. والاستفادة من التجارب العالمية في تمويل الجامعات في بعض الدول المتقدمة. كما تمت مراجعة عدد من الدراسات العربية والأجنبية حول أفضل صور، وأنماط، وبدائل تمويل المؤسسات الجامعية.

عرض النتائج ومناقشتها:

من خلال الإطار النظري للدراسة الحالية، وكذلك مراجعة الدراسات السابقة؛ ستتناول الباحثتان في هذا الجزء عرض ومناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

إجابة السؤال الأول: ما مصادر تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
يمكن القول بأن تمويل الجامعات الحكومية السعودية هو "أحادي الجانب"، أي يعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، الذي يصل في بعض الجامعات إلى ما نسبته 98% من إجمالي إيرادات الجامعة؛ لكنه غير كاف للوفاء باحتياجات الجامعة، ومشاريعها، وبرامجها. إضافة إلى مركزية التمويل الحكومي، وتأثر استقلالية الجامعات نتيجة للقيود الإدارية والمالية التي تحد من قدرتها لتطوير مواردها، وصرفها في الأوجه التي تراها الجامعة دون الرجوع لوزارة التعليم .

وعلى الرغم من ذلك، ونتيجة للتطور المستمر في مجال التعليم العالي، وتوجه الجامعات للتحول إلى الإقتصاد المعرفي؛ تبنت عدد من الجامعات صورا جديدة من التمويل وتنويع الإيرادات، ومنها:

- تقديم الاستشارات الأكاديمية والدراسات العلمية والتربوية، مقابل عقود مالية.
- قبول الهبات والتبرعات الخيرية التي تقدمها المؤسسات الأهلية وبعض رجال الأعمال.
- الأوقاف الجامعية، والتي لازالت في مرحلة التأسيس، ويتوقع ألا يظهر مردودها إلا بعد سنوات.
- رعاية الأنشطة التعليمية والاجتماعية التي تقيمها الجامعة، وذلك عن طريق الشركات والبنوك والمصانع الوطنية.
- فرض الرسوم الدراسية على البرامج التدريبية والأكاديمية الموازية في مختلف التخصصات.
- إنشاء كراسي الأبحاث العلمية لتمويل الجامعات لزيادة مواردها، وتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- تجدر الإشارة إلى أن بعض الجامعات الناشئة لازالت تعتمد كليا على التمويل الحكومي، وذلك لحداثة تجربتها في مجال توفير مصادر دخل غير حكومية، وتركيز جل مواردها لإنجاز البنية التحتية لمنشآتها ومرافقها التعليمية والإدارية.

إجابة السؤال الثاني: ما أبرز التجارب الرائدة لتمويل التعليم في الجامعات العالمية؟
أخذت الجامعات الغربية منذ عقود بقصب السبق في مجال تنويع مصادر دخلها بما يمكنها من الاستغناء التام عن التمويل الحكومي، ويحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلالية والحرية الأكاديمية. كما استفادت هذه الجامعات من التجارب الناجحة لتمويل أنشطتها بما يسهم في تحقيق أهدافها، ومن أبرز التجارب العالمية في هذا المجال ما يلي:

تجربة الجامعات الألمانية: يعتمد تمويل الجامعات الألمانية على دعم الحكومة الفيدرالية، وبشكل حوالي 7% من جملة الإنفاق على التعليم، بينما تقدم الولايات حوالي 32%، وتتحمل السلطات المحلية باقي نفقات التعليم التي تصل إلى ما يقرب من 23% من الميزانية السنوية. ونظام تمويل التعليم في ألمانيا منوع وينهج إلى اللامركزية. ويسهم القطاع الخاص في الدعم المالي واللوجستي بالتدريب والعمل على جعل المخرجات التعليمية متوائمة مع ما يطلبه سوق العمل الألماني.

تجربة الجامعات البريطانية: لجأت الحكومة البريطانية إلى تشجيع القطاع الخاص لتحمل تكاليف التعليم العالي والإسهام في تطويره، وتجويد مخرجاته. وقد بدأت خصخصة التعليم في جامعاتها منذ الثمانينيات الميلادية، حيث يتحمل القطاع الخاص نفقات التعليم التي كان يتحملها القطاع الحكومي؛ فيشارك أولياء الأمور والشركات الخاصة والمؤسسات الاجتماعية في سداد رسوم الخدمات التعليمية كالكتب، والمراجع، والمباني والتجهيزات، وغيرها من المصاريف. وتتحمل الدولة نفقات الخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية الحكومية، أو الأهلية، فالحكومة هنا تبيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور وتحصل الرسوم التعليمية منهم نظير التحاق أبنائهم بمدارسها، ومن جهة أخرى تشتري الحكومة الخدمة التعليمية من القطاع الخاص من خلال تقديم العون المباشر، وغير المباشر لمؤسساته التعليمية عن طريق المنح وسندات التعليم التي تمول من حصيلة الضرائب.

تجربة الجامعات الأمريكية: يعتمد تمويل التعليم والإنفاق عليه في الجامعات الأمريكية على عدة مصادر، لعل من أهمها: الضرائب: وتفرضها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات أو الحكومات المحلية، وتشمل ضريبة الملكية، وضريبة الدخل وضريبة المبيعات. وتغطي هذه الضرائب حوالي 94% من إجمالي دخل الضرائب في الولايات مجتمعة. ولأهمية هذا المصدر فإن بعض الولايات تلجأ إلى رفعها بنسب قد تكون قليلة ولكنها مؤثرة. والمؤسسات الوقفية: وتسهم في كثير من مجالات الحياة، ومن ضمنها التعليم. وقد انتشرت المؤسسات الوقفية التعليمية في مختلف المجتمعات المحلية الأمريكية، وهي منظمات غير ربحية معفاة من الضرائب تسعى إلى تشجيع قيام مؤسسات وقفة تعليمية وتمويلها. وبرامج المساعدات الطلابية التي تركز على ذوي الدخل المنخفض، وتهدف إلى مساعدتهم في دفع الرسوم الدراسية السنوية. والحد من التوسع في التعليم العالي، وبالتالي تخفيض الكلفة من جهة، وتطبيق مفاهيم الكفاءة من جهة أخرى. وزيادة الرسوم الدراسية بهدف التقليل من الاعتماد على المساعدات الحكومية. والتوسع في استخدام القروض الطويلة المدى وجعلها ميسورة للطلبة بدلا من نظام المنح والمساعدات الحكومية، أو بالتوازي معها.

إجابة السؤال الثالث: ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم في جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل ؟
تعد جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل من أعرق وأكبر الجامعات السعودية، وتتسم بتنوع علمي وأكاديمي واسع، حيث تطرح ما يربو على (595) درجة علمية في مختلف المستويات الأكاديمية، موزعة على (28) كلية، تديرها خبرات علمية متنوعة تتألف من (1414) عضو تدريس. ويدرس في الجامعة (24950) طالب وطالبة. وتفرض هذه الإنجازات على الجامعة وتطويرها والمحافظة عليها.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحث الآتي:
توفير بدائل غير تقليدية لتمويل أنشطتها وبرامجها وخططها الإستراتيجية. ومن أبرز هذه البدائل ما يلي:

- اختيار أفضل القيادات الأكاديمية لإدارة موارد الجامعات، والعمل على تطويرها، وتنويع مصادرها، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجامعات السعودية، ويقلل من معدلات الهدر التربوي.
- تبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال التوسع في تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية، والشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وخاصة ما يتعلق بالتركيز على إجراء الأبحاث التطبيقية التي تعود بالنفع على الجامعة وتزيد من إيراداتها، وتسهم في تنويع مصادر تمويلها.
- تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص بما يسهم في تحسين مخرجات الجامعة وتوجيهها للتتواءم مع احتياجات سوق العمل.
- دعم مراكز الأبحاث في الجامعة ماديا ومعنويا لتسهم في إنجاز أبحاث تطبيقية يستفيد منها المجتمع، ويعود ريعها للجامعة.
- تبني مشاريع حاضنات الأعمال لاستقطاب خريجي الجامعة في مختلف التخصصات المهنية.
- التوسع في إنشاء كراسي البحث العلمي، وتوجيه إيراداتها لتحفيز الباحثين من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة للقيام بالبحوث الإنسانية والتطبيقية.
- تقديم القروض الدراسية الميسرة لطلبة الجامعة، على أن تستقطع من رواتبهم بعد تخرجهم.
- التوسع في مشاريع الوقف الخيري بما يسهم في زيادة إيرادات الجامعة، وتوجيهها للصرف على أنشطتها وبرامجها الأكاديمية والاجتماعية.
- تسويق أنشطة وبرامج الجامعة إعلاميا بما يسهم في توفير عقود لرعايتها من قبل المؤسسات الصناعية والتجارية والتعليمية التابعة للقطاعين الحكومي والخاص.
- ترسيخ مباديء وثقافة الرقابة والمحاسبية بما يسهم في حسن استثمار موارد الجامعة، وتنميتها، والمحافظة عليها، وتقليل معدلات الهدر التربوي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة الحالية، توصلت الباحثتان لعدة توصيات ومقترحات يمكن أن تسهم في توفير بدائل مناسبة لتنويع مصادر تمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية، وذلك على النحو التالي:
إعادة هيكلة الجامعات الحكومية السعودية، وتطوير أنظمتها الإدارية والمالية، بما يسهم في تبسيط إجراءات تنويع مصادر تمويلها بصور غير تقليدية، ويقلل اعتمادها على التمويل الحكومي كمصدر وحيد، وذلك بمنح الجامعات صلاحيات واسعة، تكفل لها الاستقلالية والحرية الأكاديمية المنضبطة.

تكثيف الخطط والبرامج الموجهة للمجتمع، مؤسسات وأفرادا، للتعريف بمشاريع الجامعة وخدماتها وتسويقها بما يسهم في خلق ثقافة مجتمعية تشجع على دعم الجامعة، ورعاية أنشطتها ماليا.

الاستفادة من التجارب الناجحة في تمويل الجامعات العالمية، وذلك بتجربة عدد منها في الجامعات السعودية، وتطويعها بما يتلاءم مع طبيعة وإمكانات هذه الجامعات، ويسهم في تنويع مصادر التمويل، واستثمارها بكفاءة وفاعلية.

الاستفادة من البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي، وذلك بتجربتها على عدد من المشاريع والبرامج في جامعة الملك سعود، وإعداد ميزانية خاصة بريع هذه البدائل ومواردها، وتوظيفها لتمويل المشاريع والبرامج المستقبلية للجامعة.
إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة مقدار المردود المالي الناتج عن تجربة البدائل المقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية والأهلية بالمملكة العربية السعودية.

قائمة المصادرو المراجع

أولاً: المراجع العربية

أمينة، الدمخ (2019). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية فى ضوء رؤية 2030.دراسات عربية في التربية وعلم النفس. رابطة التربويين العرب

البحيري، السيد محمود. (2004م). تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر القاهرة.

البرعي، العزي. (1428). تمويل التعليم العالي في اليمن: الواقع وإمكانات التطوير. دراسة دكتوراة غير منشورة. قسم الإدارة التربوية. كلية التربية. جامعة الملك سعود.

جامعة الملك سعود. (1428). التقرير السنوي للجامعة، 302.

جامعة الملك سعود. (1433). التقرير السنوي للجامعة. 56.

جامعة الملك سعود. (1434). الريادة والتميز. المعرض والمنتدى الدولي للتعليم العالي، الرياض.

جريو، حسن. (2012) نظرة في التعليم العالي الألماني، وزارة القوى العاملة، سلطنة عمان.

جونسون، بروس. (2012). المشاركة في تكلفة التعليم العالي: مصروفات التعليم والمساعدات المالية. ترجمة: منار صبري. جمعية البحث في التعليم العالي. لندن. المملكة المتحدة.

حامد محمد؛ وآخرون. (2008). تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.

حجي، أحمد. (1422). اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي. دار الفكري العربي، الطبعة الأولى.

الحربي، محمد، (1434) تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية لواقع تمويل جامعة الملك سعود، ورقة عمل مقدمة لطلاب برنامج الدكتوراة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

حسين، خالد. (2011). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، السنة الرابعة عشر، العدد 32، 245- 306.

حكيم، شرين. (1432). مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الخضير، منيرة، وآخرون. (1433). تمويل التعليم العالي: أنواعه ومصادره. ورقة عمل مقدمة لبرنامج ماجستير الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الرشدان، عبد الله زاهي. (2008). في اقتصاديات التعليم، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.

صائغ، عبد الرحمن. (1428). تمويل التعليم بين الأحادية والتنويع. جريدة الاقتصادية، العدد 4927.

صائغ، عبد الرحمن، (1430) .تمويل التعليم العالي ببدائل غير تقليدية. محاضرات لطلاب برنامج الدكتوراة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Amina D. (2019). A proposed vision for developing the education financing system in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the 2030 vision. Arab Studies in Education and Psychology. Arab Educators Association

Al-Buhairi, M. (2004). Financing university education in light of contemporary global changes and trends, unpublished Ph.D. thesis, Faculty of Education, Al-Azhar University, Cairo.

Al-Borai, A. (1428). Financing higher education in Yemen: reality and potential for development. An unpublished doctoral study. Department of Educational Administration. Faculty of Education. King Saud University.

King Saud University. (1428). University annual report, 302.

King Saud University. (1433). University annual report. 56.

King Saud University. (1434 H). Leadership and excellence. International Exhibition and Forum for Higher Education, Riyadh.

Greo, H. (2012) A look at German higher education, Ministry of Manpower, Sultanate of Oman.

Johnson, B. (2012 AD). Participation in the cost of higher education: education expenses and financial aid. Translation: Manar Sabri. Association for Research in Higher Education. London. United kingdom.

Hamed, M. et al. (2008 AD). Funding university education and its contemporary trends, Cairo, the world of books.

Hajji, A. (1422). Education economics and educational planning. Arab Intellectual House, first edition.

Al-Harbi, M. (1434.) Financing Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical View of the Reality of Financing King Saud University, a working paper presented to students of the Ph.D. Program, Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University

Hussein, Kh. (2011). Alternatives to fund Egyptian public university education in light of the experiences of some countries. Journal of Education, The Egyptian Society for Comparative Education, Year 14,..32, (245-306).

Hakim, Sh. (1432). Resigned funding university education in light of the increased demand for it. Research presented to the second scientific conference for male and female students of higher education, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.

Al-Khudair, M., et al. (1433). Financing higher education: types and sources. A working paper presented to the Master's Program in Educational Administration, College of Education, King Saud University.

Al-Rashdan, A. (2008). In the economics of education, Amman, Wael Publishing House, third edition.

Sayegh, A. (1428). Financing education between unilateralism and diversification. Al-Eqtisadiah newspaper, 4927.

Sayegh, A, (1430). Financing higher education with non-traditional alternatives. Lectures for PhD students, Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Charles D., (2008), A Study of capital financing models at two public four- yea higher education .institutions, Ed. University of Pennsylvania

Leahy, P, (2009), To the Level: How Drexel University improved its fundraising Performance From

1999 to 2007, PHD, University of Pennsylvania, U.S.A

Salerno, Carol. (2004). Public money and private providers: Funding Channels and national patterns .in four countries. Journal of higher Education 48, 101- 130

Titus Marvin A., No College Left Behind: The Influence of Financial A Stat s Higher, u.s. A., Review of Education, vol. (29), No. (3), 2006